

## المعارضة السياسية في التحليل السياسي الرسمي العربي

م. وليد سالم محمد  
جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية

بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة:

ان اية معارضة سياسية يفترض بها ان تكون قوة توازن بين السلطة والمجتمع، فهي في الديمقراطي الغربية تعمل على حماية المجال السياسي من الاضطراب وتمنع السياسية من التعبير عن نفسها وعن مطالب قواها خارج قاعدة الديمقراطية وقاعدة السلم والمدنية من خلال تثبيت الحق الدستوري - السياسي للمعارضة في العمل وتقنين الضمانات القانونية ضمن اطار كفالة الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين.

ولأجل ان تكون المعارضة السياسية قوة توازن بين السلطة والمجتمع وتصون المجال السياسي من الاضطراب لا بد من توافر الحد الأدنى من الاتفاق والوصول الى درجة كافية أو مناسبة من التعددية الاجتماعية، وتواتر النخبة، ثم تحقيق درجة عالية من المساواة في توزيع الثروة والتعليم، ومن ثم تحقيق التنمية السياسية التي من خلالها يعي الفرد مكانته في المجتمع، ويترسخ فهم منظومة الحقوق والحريات على مستوى السلطة والمجتمع فتكون بذلك المعارضة السياسية قوة توازن ضرورية بين السلطة والمجتمع.

وعلى هذا الاساس كان اهتمام ادبيات النظم السياسية المقارنة بتقديم تصنيفات متعددة للنظم المعاصرة و التي وفقا لها تتحدد طبيعة هذه النظم ودرجة تطورها وتبعاً لهذه التصنيفات يتم تعريف وتصنيف دور المعارضة السياسية.

ومن هذا المنطلق كانت فرضية البحث ترى ان الأزمات السياسية والإجتماعية التي تعانيها النظم العربية ومنها ازمة الشرعية السياسية انعكست على طبيعة علاقة السلطة بالمجتمع عموماً وبالمعارضة خصوصاً، إذ غالباً ما يُنظر للمعارضة في المنطق العربية

بعين الريبة والشك وعدم الثقة، ومن ثم كان اسلوب التهميش والإقصاء ورفض الآخر هي لغة الحوار الذي كان ولايزال بين السلطة والمعارضة وهي ذات اللغة التي يستخدمها النظام السياسي في تحليل وتوصيف المعارضة السياسية.

وعلى الرغم من استخدام النظام السياسي لهذا النمط من التعامل الا أن المعارضة ارتضت ذلك في سبيل الحصول على بعض المكاسب متجاهلة ومتغافلة عن حجم التنازلات التي تقدمها مقابل حجم التنازلات البسيطة التي يقدمها النظام، فهي ارتضت من اجل التواجد النسبي والمحدود في العملية السياسية ان تكون اداة ووسيلة يستخدمها النظام مرتين، مرة لضرب قوى المعارضة الاخرى من جهة ولشق وحدة صف المعارضة من جهة اخرى، ومرة في المساهمة في اسباغ المسحة الديمقراطية على النظام، وهي الاشكالية التي ثبتها البحث.

وتم اعتماد المنهج الاستقرائي في توصيف وتحليل الظاهرة السياسية موضوع الدراسة من اجل الوصول الى نتائج موضوعية.

ولأجل الوقوف على الموقف السياسي الرسمي من المعارضة تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث وكالاتي:

**المبحث الاول : طبيعة المعارضة السياسية وتصنيفاتها .**

**المبحث الثاني: الواقع الدستوري للأنظمة العربية.**

**المبحث الثالث: واقع العلاقة بين النظام السياسي والمعارضة.**

ونسأل الله التوفيق.

## المبحث الأول

### طبيعة المعارضة السياسية وتصنيفاتها.

في محاولة التحليل السليم لموضوع المعارضة السياسية لا بد من تحديد مفهوم المعارضة من جهة ومحاولة تحديد دورها ومسئولياتها التي تضطلع بها وتصنيف أشكالها وصولاً إلى تحديد طبيعتها وكشف ماهيتها.

لذا يحاول البحث ان يبحث ذلك في مطلبين وكما يأتي:

**المطلب الاول: طبيعة المعارضة.**

**المطلب الثاني: تصنيف المعارضة.**

### المطلب الاول: طبيعة المعارضة السياسية

بدءاً يمكن القول ان المعارضة السياسية هي مظهر من مظاهر الحكم الذي ينقسم بين حاكم ومحكوم، فهي تعبر عن القوى السياسية التي تكون خارج السلطة وغير مساندة للحكومة وتقف موقف الضد منها تبعا لإطارها السياسي ومرجعيتها الايديولوجية، إذ أن النظم وليدة للعقليات وهي تتركز عليها وعند فقدان التوافق بين العقليات والنظم المتولدة عنها يبدأ الاعتراض على هذه النظم فتفقد من قوتها، إذ أن افراد المجتمع يحترمون القوانين التي يفتتعون بها فإرغامهم على الطاعة يعني ظهور المقاومة لهذا الارغام<sup>(١)</sup>.

بكلمة اخرى ان المعارضة السياسية هي اسلوب للتعبير عن الارادة السياسية في مراقبة ومحاسبة وتقويم سلوك السلطة السياسية، وفقا لمبدأ الرأي والرأي الأخرأو احترام الاختلاف في الرأي بوصف الاختلاف حقا مشروعا وهنا يكون تنوع المفاهيم والتصورات والمواقف امرا مقبولا<sup>(٢)</sup>.

إن النسق السياسي لايمكن ان يكون متسقا إن لم يكن مستوعبا للقوى والجماعات السياسية المتنافسة ذات التوجهات المتباينة من اجل اكتمال العمل السياسي بشكل منظم،

والأخير بدوره لا يمكن ان ينتظم دون وجود معارضة سياسية بناءة وهادفة، وهذا يعني ان المعارضة جزءاً مكملاً في النسق السياسي العام<sup>(٣)</sup>، إذ ان هناك تكميل او تناسق في تكميل اداء الادوار فالحكومة والمعارضة معاً لهما مصالح يتابعانها داخل النظام السياسي، وهذه التكميلية في المتابعة من شأنها ان ترسخ الدولة فكل منهما لا يستخدم الطرف الآخر بقدر ما يخدم الآخر في أدائه الدور<sup>(٤)</sup>.

ومن هنا جاء اضطلاع المعارضة بمسؤولية المراقبة والمحاسبة وتقويم سلوك الحكومة، ولكي تصبح المعارضة ذات فاعلية اقوى يجب ان تحتضن القضايا التي تخص الوطن والامة وان تعبر عن هموم المواطن في القضايا ذات الصالح العام، فإذا ما عجزت الحكومة عن الرد حيال المشاكل التي تمر بها البلاد والتي تحظى بإهتمام الرأي العام يكون موقف المعارضة وتأثيرها اقوى لاسيما إذا ما نجحت في كشف نقاط الخلل ووجهت النقد للحكومة، عندها يمكن ان تقدم المعارضة نفسها بديلاً عن السلطة السياسية<sup>(٥)</sup>

من ناحية اخرى ان حالة الصراع بين القوى السياسية والاجتماعية من اجل السلطة محكوم بمديات تحددها امكانية تحقيق الاهداف والمصالح المرجوة، إلا ان الكيفية التي يجري فيها الصراع تبقى الاكثر تأثيراً في الحياة السياسية، لذا لا بد من توافر آليات عمل متجددة لتبادل الادوار بين السلطة والمعارضة إذ بدون هذه الآليات لا يمكن لبرنامج الحكومة او المعارضة ان يستقيم، كما ان وجود هذه الآليات جدا ضروري للمعارضة إذ بدونها لا يمكن لها ان تحقق اهدافها في الوصول للسلطة.

ومن ثم فإن طبيعة النظام السياسي والثقافة السياسية السائدة هي محددات لبرامج او آليات التوافق السياسي بين السلطة والمعارضة، او بكلمة اخرى هي محددات ديناميكية عمل السلطة والمعارضة (الاعتراف بالآخر والتداول السلمي للسلطة) وبدون هذه الديناميكية لا يمكن القول بوجود معارضة على المستوى القانوني والسياسي<sup>(٦)</sup>.

فالمعارضة السياسية ملازمة لاية سلطة سياسية وهي جزء مكمّل لها فهي تقوم بعملية تصحيح ذاتي للقرارات التي يثبت فيها خطأ الرأي كما تقوم بتصحيح آني وسريع

## المعارضة السياسية في التحليل السياسي الرسمي العربي

م. وليد سالم محمد

للقرارات والرؤى المتباينة في حالة احتدام الجدل السياسي حول القضايا التي تنتوع حولها الآراء والمواقف وصولاً الى توافقات مشتركة سليمة وبناءة من اجل تحقيق الصالح العام والحفاظ عليه، إذاً المعارضة في الوقت الذي تمنع فيه الاستبداد والتسلط تكون حارساً للحريات<sup>(٧)</sup>.

وبناءً على ذلك يمكن تحديد عناصر فاعلية المعارضة بما يأتي<sup>(٨)</sup>:

اولاً : البناء الدستوري والقانوني للنظام السياسي.

ثانياً : المعطيات الثقافية الفاعلة في المجتمع.

ثالثاً : قوة ودرجة تلاحم المعارضة.

رابعاً : انماط الصراع او الاتفاق في العمل السياسي.

### المطلب الثاني: تصنيف المعارضة السياسية

يجري التأكيد في الدول الغربية على اهمية المعارضة السياسية بوصفها معيار التوازن بين السلطة والمجتمع فهي تعمل على صون الحياة السياسية من الاضطراب ومدها باسباب الاستقرار، ومن ثم فهي قوة توازن ضرورية في المجال السياسي بوصفه مجالاً عمومياً وليست عبئاً على السلطة او مصدراً لإضطرابها فهي تسهم في صناعة الاستقرار من خلال التمثيل السياسي للقوى الاجتماعية وتحقيق مشاركتها في صنع القرار<sup>(٩)</sup>.

وعليه فإن نسق العلاقة بين الحاكم والمحكوم في الدول الغربية يسير وفقاً للقواعد القانونية والدستورية التي تحدد دور الحكومة والمعارضة في آنٍ معاً لذا لا توجد اختلافات كبيرة بينهما في تلك الدول، إذ تضع القواعد الدستورية اسس محددة لوجود وعمل المعارضة فنظام التعددية الحزبية يعمل وفق مبادئ وقواعد عامة ومن الانتخابات تتناوب الحكومات عملاً بمبدأ تداول السلطة سلمياً وهكذا يتوافق عمل الحكومة والمعارضة داخل وخارج البرلمان من خلال الحوار<sup>(١٠)</sup>.

ومن الجدير بالذكر إن حجم المعارضة ودرجة قوتها يختلف من نظام سياسي الى اخر تبعا لإختلاف انماط النظم السياسية وطبيعتها وفقا للقيود المفروضة على اشكال التعبير عن المصالح السياسية ووفقا لذلك يمكن تصنيف النظم السياسية تبعا لموقفها من المعارضة ببعدين اساسيين:<sup>(١١)</sup>

**الاول:** درجة حرية المنافسة (بمعنى مدى وجود مؤسسات مفتوحة او عامة امام المعارضة).

**الثاني:** نسبة المشاركة (نسبة السكان الذين لهم حق المشاركة بشكل متساوٍ في معارضة سلوك الحكومة).

ووفقا لهذين البعدين يمكن تصنيف النظم السياسية الى ما يأتي:

**اولاً:** نظم الهيمنة: حيث التقييد الشديد على حرية التعبير ولا تسمح بإقامة الاحزاب والتنظيمات الاخرى.

**ثانياً:** نظم التعددية حيث التقييد المحدود والمنظم لحرية التعبير حيث تسمح بإقامة الاحزاب والتنظيمات السياسية الاخرى.

**ثالثاً:** النظم المختلطة: وهي خط الاعتدال بين التقييد والحرية او بين الهيمنة والتعددية.

وانطلاقاً من هذه التصنيفات لإنماط النظم السياسية يمكن تصنيف اشكال المعارضة السياسية بما يأتي:<sup>(١٢)</sup>

#### ١. درجة تركيز المعارضة:

تعرف المعارضة درجات مختلفة من التماسك التنظيمي فهي قد تتركز في تنظيم واحد او قد تنفرق الى مجموعة من التنظيمات التي تعمل كل منها بصورة مستقلة عن الاخرى، وليس هناك نظام ديمقراطي تتركز فيه المعارضة في تنظيم واحد فليس هناك حزب سياسي واحد يجمع كل اطياف المعارضة (بمعنى ان المعارضة تتحدد بدلالة الحزب السياسي). وعليه فإن درجة تركيز المعارضة تعتمد على النظام الحزبي ففي نظم الحزب المهيمن تتوزع المعارضة على عدة اجنحة داخل الحزب او بين مجموعة احزاب

## المعارضة السياسية في التحليل السياسي الرسمي العربي

م. وليد سالم محمد

صغيرة. وإن أعلى درجات تركيز للمعارضة توجد في الأنظمة ذات الحزبين خلافا للنظم السياسية التعددية التي تتفرق فيها المعارضة بين الأحزاب المختلفة.

### ٢. درجة تنافسية المعارضة:

تعتمد درجة تنافسية المعارضة على مدى تركيزها وهنا لا ترجع درجة المنافسة بين المعارضة الى التوجهات السياسية للفاعلين السياسيين بقدر ما ترتبط بدرجات الربح والخسارة الخاصة بالمنافسين السياسيين على مستوى الانتخابات والبرلمان، وتزداد حدة المنافسة في النظم ذات الحزبين على عكس النظم التعددية حيث حدة المنافسة اقل إلا إذا استطاع احد الأحزاب تشكيل اغلبية كبيرة.

### ٣. اهداف المعارضة:

لكل الفاعلين السياسيين اهداف طويلة المدى واخرى قصيرة المدى إلا أن الاخيرة تتحكم في اختيار الاستراتيجية المناسبة على حساب الاولى. ومن ثم فإن الاهداف تتمثل بالغايات التي تسعى المعارضة للوصول اليها من خلال تغيير سلوك الحكومة، اما الاستراتيجية فتتمثل بالوسائل التي تختارها لتحقيق اهدافها. والمعارضة قد تسعى الى التغيير من خلال مستويات (الأشخاص، السياسات، بنية النظام السياسي، البنى الاقتصادية والاجتماعية).

### ٤. الاستراتيجيات

تختلف الاستراتيجيات التي تتبناها المعارضة بهدف تغيير او منع تغيير سلوك الحكومة تجاه موضوع ما، إلا أن تحديد الاستراتيجية المناسبة يرتبط بطبيعة النظام السياسي وبالتالي فإن استراتيجية ما قد تكون مناسبة لنظام معين وغير ملائمة لنظام اخر.

ففي نظام الحزبين حيث تكون المعارضة على درجة كبيرة من التمايز قد تلجأ المعارضة الى كسب اكبر عدد من الاصوات في الانتخابات وتشكل الاغلبية البرلمانية، في حين قد تلجأ المعارضة الى الدخول في ائتلافات لتشكيل هذه الاغلبية في نظم

التعددية الحزبية او قد تلجأ الى استراتيجية تشاركية مع الحكومة في حالة تعرض البلد والامن القومي الى خطر حقيقي فتترك خلافاتها مع الحكومة وتتفق على تجاوز المحنة وغير ذلك من الاستراتيجيات التي قد تلجأ اليها المعارضة لتحقيق اهدافها.

ومما تقدم يمكن ان نخلص الى الاتي:

ان طبيعة النظام السياسي (مهيم، تعددي،...الخ) تحدد طبيعة المعارضة السياسية (سلمية ام غير سلمية، علنية ام سرية) وبناءً على ذلك تتحدد ادوار ووظائف المعارضة الخاصة بها، فطبيعة النظام تحدد المسؤولية التي تضطلع بها المعارضة من جهة، كما ان طبيعة البناء الدستوري او القانوني للنظام السياسي فضلا عن معطياته الثقافية وانماط الصراع تحدد درجة وقوة تلاحم المعارضة فضلا عن نمط اشكالها من جهة اخرى.

## المبحث الثاني

### الواقع الدستوري للأنظمة العربية

يُعرف الدستور بأنه النظام القانوني الذي يحيط بالنظام السياسي للدولة فيحدد شكله وطريقة ممارسة وظائف الحكم فيه بما يحقق قدرا من التوازن بين مقتضيات سيادة الدولة والصالح العام الذي تقوم عليه من ناحية، وبين حقوق وحرريات الافراد المحكومين من ناحية اخرى (١٣).

او بكلمة اخرى هو مجموعة القواعد القانونية الاساسية التي تصدر عن سلطة خاصة وهو الذي يوضح طبيعة نظام الحكم وشكل العلاقة بين السلطات واختصاصاتها<sup>(١٤)</sup>، وكيفية تحقيق التوازن بين تلك السلطات فضلا عن اقامة التوازن بين مقتضيات السلطة ومقتضيات الحرية<sup>(١٥)</sup>.

وهو (الدستور) إذ يحدد الاطار القانوني لنشاط الدولة ويضع الضوابط الاساسية لوظيفة الحكم وينظم السلطات العامة فيها فهو يُنشئ السلطات المختلفة ويحدد اختصاصاتها



## المعارضة السياسية في التحليل السياسي الرسمي العربي

م. وليد سالم محمد

كما يحدد امتيازاتها وواجباتها، فهو قيد يفيد السلطات الثلاث في الدولة بما يضمن سلامة الوضع القانوني فيها، لذا هو يحتل قمة النظام القانوني للدولة ويُعد قاعدة الارتكاز الأولى لها<sup>(١٦)</sup>.

ونتيجة لذلك يرى بعض الباحثين ان النظام السياسي هو النظام الدستوري لان الاخير هو الذي يحدد شكل وطبيعة الحكم، فالشكل الدستوري هو بمثابة الاطار العام للنظام السياسي الذي ينظم العلاقة بين مؤسسات السلطة والبنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة، وحتى الظواهر التي تقع خارج أطر السلطة ومنها المعارضة، لاسيما وان المعارضة مؤسسة سياسية تعمل بشكل او اخر داخل النظام السياسي لتكون بمقابل السلطة الحاكمة من اجل رصد عملها وكيفية تطبيق سياساتها بموجب القواعد والقوانين الدستورية السائدة<sup>(١٧)</sup>.

بناءً على ماتقدم فإن السلطة السياسية هي سلطة مؤسسية تخضع للقواعد القانونية والدستورية لأن الدستور هو الذي انشأها وحدد اختصاصاتها وهذا يعني ان علاقاتها مع بقية الاطراف والمؤسسات الاخرى يكون مقيدا بالقانون وبما ان المعارضة السياسية هي احدى التنظيمات الموجودة في الدولة والتي كفل حقها الدستور إذا فإن العلاقة بينها وبين السلطة يحددها الدستور ايضا، هذا من جانب.

ومن جانب اخر فإن اية معارضة سياسية لايمكن ان تكون بمجرد تمتعها بالحق القانوني في الوجود، بمعنى اخر لايمكن لاية معارضة سياسية ان تكتفي من الشرعية بما يقدمه القانون لها من الحق في الكينونة والعمل بمجرد ان التشريعات القانونية السارية تكفل ذلك الحق، بل لابد من شرعية سياسية لها في المجتمع لكي تكون قوة توازن واستقرار داخل المجتمع، إذ يفترض في كل معارضة سياسية ان تستمد شرعيتها من وجود حاجة اجتماعية لها فضلا عن الحاجة السياسية، إذ أن الضمانات القانونية على اهميتها لاتستطيع ان تصنع معارضة سياسية إذا لم يكن لها ما يبررها في السياق الاجتماعي، فقدرتها على تمثيل قوى المجتمع المختلفة والتعبير عن مصالحها في المجال السياسي كفيلا بوجودها حتى وإن فقدته قانونيا<sup>(١٨)</sup>.

بمعنى ان قيام المعارضة يستلزم ان تكون مكفولة بقواعد قانونية او دستورية الى جانب قبول المجتمع بها من اجل تنظيم العلاقة بين الحكومة والمعارضة على اسس شرعية وضمن السياقات الدستورية، لذا فإن السعي لتمكين المعارضة من حق الوجود ومن حرية العمل السياسي هو لهدف اعلى وهو حماية المجال السياسي من الاضطراب ومنع السياسية (السلطة) من ان تعبر عن نفسها وعن مطالب قواها خارج قاعدة الديمقراطية وقاعدة السلم والمدنية، وعليه فإن الفهم السليم لمنظومة الحقوق والحريات من جانب السلطة والمعارضة معاً هو الذي يرتقي بالمعارضة لإن تكون قوة توازن في المجتمع وأن تكون احد طرفي المعادلة لتوازن واستقرار المجتمع.

لذلك يمكن القول ان تنظيم العلاقة بين السلطة والمعارضة تكاد تكون عملية معقدة لانها تتداخل مع عناصر اخرى ذات طبيعة تفاعلية متداخلة في طابعا القانوني والسياسي والاجتماعي، ففي حالة اختراق القواعد الدستورية السائدة يصبح اللااستقرار صفة ملازمة لعمل السلطة لذلك يفترض تأطير العمل السياسي بتطبيق فعلي ملموس للقوانين المعمول بها، واذا ما استمر هذا الخرق تتحول السلطة من قانونية الى مستبدة الامر الذي يدفع بالقوى السياسي والجماعت المعارضة الى عدم التزامها هي الاخرى بالدستور ومن ثم تعم حالة الفوضى داخل الوسط السياسي خصوصا والمجتمع عموما ويصبح العنف بديلا للحوار بين السلطة والمعارضة ولقطع الطريق امام المعارضة والقوى السياسية من الوصول للسلطة تلجأ الاخيرة الى تهمة ونفي والغاء الاولى ومن ثم الانقلاب على الدستور وحظر كل اشكال المعارضة والاحتجاج قانونيا بدعوى الحفاظ على الامن والدولة ومكتسبات الشعب هذا من جهة.

ومن جهة اخرى تحاول النخب الحاكمة عندما تصل للسلطة وان كانت بطرق قانونية او دستورية ان لا تنقيد بالقيود الدستورية التي تحد من سلطتها وترفض مسائلتها ومحاسبتها او مراقبة المعارضة لإعمالها ومن ثم تستغل الصراع السياسي بين القوى السياسية والاجتماعية لصالحها مادامت هي طرفا فيه والنتيجة ستكون انتهاك مؤسسات الحكم، ومن ثم اضعاف مصادر شرعية الدولة في ممارسة السلطة فالتجاوزات الدستورية تنعكس سلبا

## المعارضة السياسية في التحليل السياسي الرسمي العربي

م. وليد سالم محمد

على العلاقة بين الحكومة والمعارضة في اطار العمل السياسي مما يكرس لثقافات سياسية متجزئة ومتقاطعة مع النظام السياسي بسبب تجاوز وعدم احترام الدستور. فضلا عن محاولة النخب الحاكمة فرض ثقافة خاصة غير منسجمة مع ثقافة القوى السياسية والاجتماعية الاخرى مما يؤثر في النظام السياسي سلبا او ايجابا اذ ستجد هذه القوى انها غير مقتنعة بجدوى الفاعلية السياسية وعدم قدرتها على التغيير لذلك ستلتزم اللامبالاة وعدم الاهتمام بالعملية السياسية احيانا وربما اللجوء الى العنف والعنف المسلح احيانا اخرى<sup>(١٩)</sup>.

الا ان الواقع الذي يجب الاعتراف به ان التجربة الدستورية في المنطقة العربية نسيبا تعد حديثة نوعا ما إلا أن الواقع العملي لأنظمة الحكم يؤكد انفصال النظام السياسي عن الواقع الدستوري فكل نظام يتمسك ويترك ما يحلو له من الانظمة والقوانين دون مراعاة للنصوص الدستورية لذا تتخبط النظم السياسية العربية بين ازمان دستورية وسياسية مختلفة اذ ان العمل السياسي لايعبر عن واقع دستوري بقدر مايعبر عن إرادات سياسية متباينة.

ويؤثر الواقع الدستوري في المنطقة العربية مشكلتين اساسيتين تتمثلان:

### ١. المبادعة بين النص الدستوري والواقع العملي:

ان الوثيقة الدستورية هي التي تحدد طبيعة نظام الحكم والسلطات في الدولة وكيفية نشأة هذه السلطات واختصاصاتها والعلاقة بينها من ناحية وبينها وبين المجتمع من ناحية اخرى، إلا أن الواقع العربي يشير الى اغفال او عدم تنزيل النص القانوني على الواقع العملي.

فجاءت الدساتير العربية متضمنة مبادئ ونصوص تؤكد على مبادئ وحقوق وحرريات الشعب فمثلا أكدت (م ٦ ، دستور الأردن) و (م ١٤) دستور دولة الإمارات و (م ٦) دستور تونس و (م ٣٩) دستور الجزائر و (م ٢٥) دستور سوريا و (م ١٩) دستور العراق ، و(م ٢٩) دستور الكويت و (م٧) دستور لبنان و (م ٤٠) دستور مصر على اعتماد مبدأ المساواة بين الناس وعدم التمييز بالحقوق الواردة في الدستور، كما أكدت المواد (٢٦) دستور العراق و (٥) دستور مصر ١٩٧٨ و (٤٢) دستور الكويت ١٩٦٢ و (١٢) دستور الصومال ١٩٦٠ والفصل الثالث دستور المغرب ١٩٧٢ على حرية الرأي ونشر والاجتماع

والتظاهر وحق تكوين التنظيمات السياسية ، وأكدت المواد (٣) دستور مصر عام ١٩٧٣ ،  
(٢) دستور العراق ١٩٧١ و (١) دستور ليبيا و (٥) دستور الجزائر ١٩٧٦ و (فق ٢ م ٢)  
دستور سوريا ١٩٧٣ و (فق ٢ م ١) دستور البحرين ١٩٧٣ على مبدأ سيادة الشعب في  
السلطة صيانة للحقوق والحريات<sup>(٢٠)</sup>.

ونظريا فإن الدساتير العربية على الرغم من تبنيها مثل هذه المبادئ إلا أن الواقع  
المتكسر يشير إلى عكس ذلك ، فقد وردت إشارات للديمقراطية والمشاركة السياسية في  
دساتير مورتانيا وسورية والمغرب والعراق والسودان ومصر وليبيا إلا أننا نرى مشاهد لغياب  
المعارضة أو تقليص دورها أو تهميشها ففي الأردن أقصى الإسلاميون عن الحكم في  
مرحلة ما بعد انتخابات عام ١٩٩٠ (بعد حصولهم على نصف مقاعد البرلمان) وعندما  
أعلن التيار الإسلامي مقاطعته لانتخابات ١٩٩٧ (تعبيرا عن رفضه للتطبيع مع إسرائيل)  
ردت الحكومة بمنعه من التمثيل في مجلس الأعيان ، وكانت النتيجة تراجع دور قانون  
الأحزاب السياسية لعام ١٩٩٢ الذي مهد للتعددية الحزبية داخل البرلمان الأردني ، وفي  
السودان سمح دستور ١٩٨٩ بتعددية حزبية مقيدة لم ينخرط في إطارها سوى الفئة الحاكمة  
، وفي الجزائر غابت أحزاب المعارضة عن الحوار والانتخابات بعد الانتخابات التشريعية  
عام ١٩٩٢ ، وفي مصر تعثر الحوار مع أحزاب المعارضة وتصاعدت المواجهة مع قوى  
التيار الإسلامي في أعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ ، وبالتزامن مع تعثر الحوار تراجع  
حجم المعارضة داخل مجلس الشعب في انتخابات ١٩٩٥<sup>(٢١)</sup>.

ومن ناحية أخرى فإن معظم الدساتير العربية تبنت مبدأ الفصل بين السلطات غير  
أن الممارسة تثبت أن السلطة التنفيذية المتجسدة في رئيس الدولة تسيطر على أعمال  
السلطتين التشريعية والقضائية هذا إذا كان هناك مجلس تشريعي منتخب فمثلا نص  
الدستور التونسي على عدم جواز ترشيح رئيس الجمهورية للرئاسة أكثر من ثلاث مرات  
متوالية إلا ان الرئيس بورقيبة استطاع البقاء في السلطة بعد انتهاء الترشيحات الثلاثة  
مستندا الى شرعية تاريخية لقيادته حركة الاستقلال الوطني ضد الاستعمار الى جانب كونه  
زعامة كارزمية منحته الحق في الاعياز للمؤسسة التشريعية لاقرار تعيينه رئيسا للدولة مدى

## المعارضة السياسية في التحليل السياسي الرسمي العربي

م. وليد سالم محمد

الحياة في اذار ١٩٧٥ ومن ثم تعديل النص الدستوري الذي كان يقضي بانتخابه انتخاباً عاماً مباشراً سرّياً من الناخبين واستمر في حكمه حتى عزل عام ١٩٨٧ بسبب المرض<sup>(٢٢)</sup>. أما الحديث عن سيادة القانون والتدّرع بهذه السيادة فهو مجرد كلام واهي إذ لا نجد مؤسسات الرقابة الدستورية في أغلب الدول العربية والتي مهمتها التأكيد من دستورية القوانين صوناً لحقوق المواطن ، أما حالة الأحكام العرفية وحالة الطوارئ فهو الواقع المؤلم لا سيما إذا علمنا أن حالات الطوارئ مستمرة في سوريا منذ عام ١٩٦٣ ومصر منذ ١٩٨١ والسودان منذ ١٩٩٠ والجزائر والعراق منذ ١٩٩١<sup>(٢٣)</sup>.

بل أن غالبية هذه النظم لا تعترف من الناحية الفعلية بالتنظيمات الحزبية كطرف وشريك فعلي في العملية السياسية ومن ثم فإنها قد تحظرها ابتداءً أخذاً بالاحوط<sup>(٢٤)</sup> ، وإن سمة المحافظة على الأوضاع ورفض التغيير أصبحت سمة بارزة لاغلبية هذه النظم ، إذ أن أغلبها تحكم بلدانها لفترات طويلة من الزمن ، وأن بعضها لا يسمح بالتغيير في قمة النظام ولا في هيكله الأساسي إلا بالوفاة أو الانقلاب<sup>(٢٥)</sup>. لذا لجأت هذه النظم إلى المناورة والالتفاف والتحايل على النصوص الدستورية معتمدة أيديولوجية تعبوية تحشد من خلالها الجماهير لدعم وتأييد قراراتها وسياساتها ضاربة النصوص الدستورية عرض الحائط<sup>(٢٦)</sup>.

وعليه يمكن أن نخلص إلى أن العبارات الجمالية التي تضمنتها الدساتير العربية حول حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وسيادة القانون وغيرها من العبارات والنصوص هي مجرد أمر شكلي فرضته حالة الاستقلال وتطلبت هبوطية المعركة من أجل إحكام القبضة على السلطة. فنصوص الدساتير تفضي إلى حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية والتداول السلمي للسلطة في حين نجد الأنظمة السياسية العربية المعاصرة أغلبها يحكمها شخص واحد أو بضعة أشخاص.

### ٢. الازدواجية القانونية-الدستورية<sup>(٢٧)</sup>

من المشكلات الأخرى القائمة في النظام الدستوري العربي هي الازدواجية القانونية الدستورية، إذ يوجد إلى جانب الدستور وثيقة قانونية أخرى تعبر عن إرادة سياسية معينة وهي قد تتنازع الدستور في قوتها القانونية وتعلو عليه أحياناً لتصبح مرجعية أساسية للدولة

كما هو الحال مع الميثاق الوطني في لبنان والصادر عام ١٩٤٣ والذي أصبح مرجعا لتوزيع المناصب الحكومية على اسس طائفية ليعلوا على دستور لبنان لعام ١٩٢٦، وكذا الحال في الجزائر اذ كان الى جانب دستور ١٩٧٦ الميثاق الوطني الصادر في حزيران من العام نفسه والذي أصبح المصدر الاساس لسياسة الدولة وقوانينها والمصدر الايديولوجي والسياسي المعتمد لمؤسسات الحزب والدولة فضلا عن انه أصبح مرجعا اساسيا لتأويل احكام الدستور.

ان هذه الازدواجية وهذا التخبط الدستوري بلا شك ينعكس على طبيعة العلاقة بين النظام السياسي ومؤسساته من جهة وبينه وبين القوى السياسية الاخرى سواء في السلطة او في المعارضة من جهة اخرى وهي المسألة التي سيتم بحثها في المبحث القادم.

### المبحث الثالث

#### واقع العلاقة بين النظام السياسي والمعارضة

ان واقع المعارضة السياسية في الدول العربية يكاد يكون جزءاً من ازمة النظام الدستوري العربي فالمناخ السياسي في المنطقة العربية يُعد غير طبيعياً إذ اختلت فيه القيم واصبحت السلطة معضلة، فالقابضون على السلطة في المنطقة العربية قديماً وحديثاً يرون في انفسهم خير من يقود الامة ويستندون الى شرعيات شتى (منها ما يذهب الى شرعية ثورية ضد اعداء الشعب واخر شرعية تاريخية في مقارعة الاحتلال... الخ) طاب لهم ان يسموها دستورية، والواقع ان تعدد هذه الشرعيات وتغيرها من حقبة الى اخرى يعكس ازمة سياسية حادة تعيشها النظم العربية وهي ازمة الشرعية السياسية، اذ ان اغلبها إن لم نقل جميعها فاقدة للشرعية السياسية امام شعوبها. وهي اذ تعي هذه الازمة فإنها ترى في أي شكل من اشكال الاعتراض على سلطتها انه مؤامرة ضدها الامر الذي انعكس ضيق حيز العمل السياسي امام المعارضة والقوى الاخرى، وعلى الرغم من الانفراج النسبي في حقبتى الثمانينيات والتسعينيات للنظم العربية امام قوى المعارضة المختلفة استجابة للضغوط الدولية الا ان النظام راهن على ان تكون الجولة لصالحه دائما ففتح الباب امام القوى الاخرى بيد

## المعارضة السياسية في التحليل السياسي الرسمي العربي

م. وليد سالم محمد

وملوحا بالهراوة باليد الاخرى تحت مسمى احترام وتنفيذ القانون وهو مارسم خط العلاقة بين السلطة والمعارضة في المنطقة العربية.

ولتوضيح مسار هذه العلاقة يمكن القول ان هناك ثلاثة صور شهدت علاقة السلطة بالمعارضة في المنطقة العربية وهي كالاتي<sup>(٢٨)</sup>:

**الأولى :** حيازة السلطة حيازة كاملة من الطرف المعارض الساعي اليها، ويكون ذلك بأسلوبين الاول باستخدام العنف والاستيلاء على السلطة والثاني بالاقتراع الانتخابي. والأسلوب الاول شهدته المنطقة العربية بشكل صارخ في النصف الثاني من القرن الماضي إذ بلغت عمليات الاستيلاء على السلطة بالعنف (بصيغة الانقلابات) خلال المدة ١٩٣٥ - ١٩٧٨ (٤٧) عملية استيلاء ناجحة<sup>(٢٩)</sup>، في حين كان الأسلوب الثاني من نصيب جبهة الانتقاد في الجزائر وحركة حماس في فلسطين واللذان اقصيتا قسرا بضغط من القوى الدولية وبدوافع عقائدية.

**الصورة الثانية:** اقتسام السلطة بين النخبة الحاكمة والمعارضة السياسية وذلك لا يكون إلا إذا امتلكت المعارضة قوة ضغط ونفوذ كبير يسمح لها بالضغط على النخبة الحاكمة من ناحية وامتلاك النخبة الحاكمة لثقافة سياسية حديثة تبرر لها وعي هذا الخيار بوصفه مسلكا ديمقراطيا يعود على النظام السياسي بالاستقرار والتماسك ويعود على حصتها من السلطة بأسباب الشرعية في نظر الجمهور.

هذه الصورة هي في الحقيقة عملية تسوية سياسية او بالاحرى صفقة سياسية بين النخبة والمعارضة يجري بمقتضاها التفهم على كيفية توزيع السلطة بينهما بتقديم تنازلات متبادلة، وهذه الصورة حدثت ولفترة محدودة جدا في تجربة توحيد اليمن فكانت نتيجتها الشراكة السياسية بين رئيسي الشطرين وأن صيغة الوحدة بين الشطرين هي التي أملت صيغة اقتسام السلطة إلا أنها سرعان ما تلاشت هذه الصورة بعد قيام الحرب الاهلية بين الشمال والجنوب وعلن زعيم الجنوب (علي سالم البيض) الانفصال الامر الذي استغله (علي عبدالله صالح) الزعيم الشمالي ورفض الشراكة مع الاول وازاحه من السلطة ومن ثم الاستيلاء عليها كاملا.

**الصورة الثالثة:** مبنية على صيغة المشاركة في السلطة والانخراط الايجابي في الحياة السياسية من جانب المعارضة وتوافر الاستعداد السياسي لدى النظام الحاكم لتطوير مستوى الاستجابة لذلك الانخراط وتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة. وهذه الصورة تحققت بشكل جزئي في لبنان عقب اتفاق الطائف فقد اصبح مألوفا مشاركة بعض قوى المعارضة في السلطة وإن لم تكن حصلت على اغلبيه نيابية، وكذا الحال في المغرب عام ١٩٩٨ حين قامت حكومة ائتلافية بين احزاب اليسار التي حصلت على ثلث مقاعد البرلمان برئاسة زعيم الاتحاد الاشتراكي عبد الرحمن يوسف وبين احزاب الوسط التي لم تفز باغلبيه نيابية بناءً على توافق بين زعيم المعارضة والحسن الثاني ملك المغرب وسميت الحكومة حكومة تناوب توافقي لانها لم تتأسس على اغلبيه نيابية يسارية.

وتأسيسا على ماتقدم فإن الصورتين الثانية والثالثة هما نسيبتان وان حدثتا فهما لفترات محدودة وحسبما تسمح به الظروف المواتية وتداعيات الاوضاع الاقليمية والدولية فضلا عن صيغة الحراك السياسي والاجتماعي في الساحة الداخلية، أما الصورة الاولى باسلوبها الاول (العنف) فهي الصورة التي مازالت مسيطرة على مشهد الحراك السياسي العربي إذ لايزال هناك صراع بين السلطة والمعارضة وهو صراع محتدم غير أنه يتعرض للاخماد والتهدة بين فترة واخرى من قبل النظام السياسي حسب رغبته وحسب طبيعة الاوضاع السياسية الدولية والاقليمية إلا أن الغلبة فيه دائما لصاحب السلطة (النظام السياسي) وهو ما انعكس على مسار العلاقة بين السلطة والمعارضة، فالسلطة وإن سمحت نسبيا للمعارضة السياسية بالوجود والحراك السياسي إلا أنها قيدها بسلسلة طويلة من القيود وضيقت عليها افق العمل ومجال الحركة بحيل قانونية دستورية تارة وسياسية تارة اخرى وبذلك يضمن النظام تحقيق هدفين لاينفك يعمل لإستمرارهما والحفاظ عليهما وهما انه يضمن عدم قدرة المعارضة على تحقيق تهديد حقيقي ومباشر له من جهة، ومن جهة اخرى استخدام المعارضة وسيلة لرسم هالة ديمقراطية حوله اعلاميا في الاقل فضلا عن استخدامه المتكرر لها لضرب قوى المعارضة الاخرى والذي سيتم تناوله لاحقا (٣٠).



## المعارضة السياسية في التحليل السياسي الرسمي العربي

م. وليد سالم محمد

ان من المسلمات التي لا بد من التذكير بها ان الاشتراك في الحكم لا بد له من ثمن كما ان البقاء في المعارضة لا بد من ثمن ايضا لاسيما في الدول العربية، فربما البقاء في منصة المعارضة يحفظ لها كرامتها وهيبتها اكثر مما لو اعتلت منصة السلطة، فالمعارضة العربية لم ترتق الى مستوى ودور المعارضة السياسية في الدول الغربية كما انها لم تستطع ان تكون قوة توازن بين السلطة والمجتمع فلا هي تستطيع مراقبة ومساءلة ومحاسبة النظام ولا هي بإمكانها ان تقدم نفسها كبديل للسلطة القائمة، لذا فان اشتراكها في السلطة ربما يحقق لها بعض المكاسب والامتيازات الاثنية إلا أنها في المنظور البعيد يفقدها قوتها وثقة المجتمع بها إذ ارتضت لنفسها ان تكون اداة بيد النظام يهدد ويضرب ويشق بها عرى القوى السياسية والاجتماعية الاخرى ومن ثم التراجع عند تكشف الحقيقة وعدم تلبية مطالب النظام يعد خروج على الشرعية بنظر المجتمع والنظام معا.

ففي المغرب مثلا نجد النظام السياسي لجأ الى بعض الوسائل السلمية وذات النهج الديمقراطي لشق وحدة صف المعارضة واضعاف قوتها في الساحة عن طريق استمالة بعض قواها لمشاركته السلطة تارة كما حدث مع حزب الاستقلال (وهو كان يُعدُّ اقدم واهم واكبر الاحزاب السياسية في المغرب) حين دعي للمشاركة في السلطة إذ كانت الخسائر التي جناها من المشاركة اكبر من الفوائد التي عادت اليه منها، إذ أن مشاركته كشفت عقم برامجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية امام الجماهير لاسيما بعد ان الزمه الملك بكبح برامجه الاقتصادية والاجتماعية مما ادى الى شرخ في صفوفه فانشق الجناح اليساري منه وشكل حزب جديد (الاتحاد الوطني لقوى الشعب) ومن ثم خسارته لاصوات الناخبين في اعوام ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٨٤ .

وتارة اخرى باستمالة بعض رموز المعارضة وتقليدهم المناصب العليا مما يحدث شرخا وإضعافاً لصفوف المعارضة كما حدث مع المعطي بو عبيد احد قيادات (اتحاد قوى الشعب) فأسندت اليه وزارة العدل ثم رئاسة الوزراء فأدى ذلك الى انشقاق الحزب وإضعاف قوته<sup>(٣١)</sup>.

وكذا الحال في مصر إذ أن طبيعة الواقع الايديولوجي وطبيعة الحياة الحزبية اوجدت احزاب يسارية واخرى يمينية وتمثل اليسار في حزب التجمع في حين مثل العمل والاحرار والاخوان احزاب اليمين واحتل الحزب الحاكم على مختلف مسمياته الموقع الوسط في هذه الثنائية العقائدية المتناقضة، وكان دائما النظام او حزب السلطة هو الحلقة الاقوى إذ كان دائما يضرب اطراف هذه الثنائية غير المتسقة مع بعضها البعض الاخر لاسيما ان كليهما كان اقرب الى الحكومة قياسا الى تقارب احدهما من الاخر، ولعل ذلك يفسر سماح الحكومة لقوى سياسية لم تحظ بشريعية الوجود (محضورة قانونا) بدخول الانتخابات مع احزاب اخرى (تحالف الاخوان المسلمين مع الوفد عام ١٩٨٤ ثم مع العمل عام ١٩٨٧ وحتى تجميد الاخير) وذلك يفسر وجود الاخوان في الساحة رغم انها محضورة قانونا ولعل استخدام السادات للاخوان والجماعات الاسلامية (اليمين) لضرب اليسار شاهد على ذلك<sup>(٣٢)</sup>. كما يعمل النظام السياسي على استمالة بعض قوى المعارضة بالاعراض لشق وحدة صفها وعرقلة تماسكها ولعل قراءة في موقف الاحزاب السياسية من ترشيح مبارك لولاية رابعة تكشف عمق التمزق الذي اصاب الاحزاب السياسية نتيجة سياسة الحكومة، فقد تحول حزبان عارضا ترشيح مبارك لولاية ثالثة عام ١٩٩٣ عن موقفيهما واتجه احدهما (الوفد) الى تأييد التجديد فيما فضل الثاني (التجمع) الامتناع عن التصويت<sup>(٣٣)</sup>.

وعليه يمكن ان نخلص الى ان المعارضة السياسية العربية لم تستطع ان تكون قوة توازن بين السلطة والمجتمع فبرامجها لم تكن مقنعة للمجتمع كما انها لم تستطع ان تشكل تهديد حقيقي للنظام لذلك تحولت من المواجهة الى المهادنة لتحقيق بعض المكاسب الانية ففقدت ثقة المجتمع من جهة وكشفت عن مدى ضعفها وعجزها للنظام من جهة اخرى.

## الخاتمة

ومما تقدم يمكن الوصول الى النتائج التالية:

## المعارضة السياسية في التحليل السياسي الرسمي العربي

م. وليد سالم محمد

١. ان طبيعة البناء الدستوري للأنظمة السياسية في المنطقة العربية اعطت الاخيرة قوة التحكم في خيوط العملية السياسية برمتها، فطبيعة البناء الدستوري حددت شكل الحكم وطريقته او طبيعته كما حددت خريطة العمل السياسي ومن ثم طبيعة المعارضة السياسية فرسمت حدودها وحددت ادوارها ووظائفها فلا يجوز لها ان تغادر مواقعها، لذا كان التحليل الرسمي للأنظمة الحكم يرى في المعارضة انها مكون لا يمكن الوثوق به ولا يُسمح له بتسلق هرم السلطة فكان التهميش والنفي والالغاء هي لغة الحوار التي سادت عقود طويلة من الزمن بين السلطة والمعارضة .

٢. ان طبيعة البناء الايديولوجي ونمط الثقافة السائدة في اوساط القوى السياسية خارج السلطة فضلا عن خلافاتها ومشاكلها الداخلية ساعدت بشكل كبير النظام السياسي على كيفية الاستفادة من واقع العمل السياسي في توظيف المعارضة لتحقيق غاياته واهدافه التي يصعب عليه تحقيقها من دونها فكان التهميش والحوار لغة يستخدمها النظام حسبما تقتضي طبيعة الصراع السياسي وحسبما تقتضي عملية تحقيق اهدافه.

٣. وبالمقابل فإن المعارضة السياسية العربية لم تستطع ان تكون قوة توازن بين السلطة والمجتمع فبرامجها لم تكن مقنعة للمجتمع كما انها لم تستطع ان تشكل تهديد حقيقي للنظام لذلك تحولت من المواجهة الى المهادنة لتحقيق بعض المكاسب الانية ففقدت ثقة المجتمع من جهة وكشفت عن مدى ضعفها وعجزها للنظام من جهة اخرى، فضلا عما يمتلكه النظام من قوة سياسية واقتصادية وعسكرية اسهم بشكل كبير في إضعاف وإفشال مشروع المعارضة السياسية مما افقدها ثقل الجماهير ومن ثم افقدها ثقته بنفسها وبقدرتها على التغيير في خضم صراع يدور دوما لصالح النظام فارتضت بذلك بما يقدمه لها النظام من فتات العملية السياسية.

وبأختصار ان التحليل السياسي من جانب النظام للمعارضة يرى انها طالما كانت لاتشكل تهديد حقيقي فيجب استغلالها لتحقيق مصالحه ومتى ما شعر انها باتت مصدر ازعاج كان استخدام القوة بكل صورها وسيلة لإخمادها والقضاء عليها.

**هوامش البحث:**

١. طارق الهاشمي، الأحزاب السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ٣٤٢.
٢. توفيق ابراهيم مصطفى، في معنى المعارضة السياسية، التراث للنشر، تونس، ١٩٩٤، ص ٢٥.
٣. دورثي بيكالس، معنى الديمقراطية، ترجمة انس الحاج، دار قرطبة، صفاقس، ١٩٩٠، ص ٥٩.
٤. وليم زارتمان، المعارضة كدعامة للسلطة، في: غسان سلامة و(أخرون)، الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨٩، ص ٥٥٨ - ٥٥٩.
٥. احمد عدنان، العلاقة بين الحكومة والمعارضة، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العموم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠٠٨، ص ١٧.
٦. توفيق ابراهيم مصطفى، المصدر السابق، ص ١٦٣.
٧. احمد عدنان، المصدر السابق، ص ١٩.
٨. ثناء فؤاد عبدالله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١، ص ٢٩٢.
٩. عبد الاله بلقزيز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١، ص ١١.
١٠. دورثي بيكالس، المصدر السابق، ص ١٧٠.
١١. ثناء فؤاد عبدالله، المصدر السابق، ص ٢٨٩.
١٢. المصدر نفسه، ص ٢٨٩ - ٢٩١.
١٣. طعيمة الجرف، نظرية الدولة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ط ٤، ١٩٧٣، ص ٣٨١.
١٤. نوري لطيف، القانون الدستوري المباديء والنظريات العامة، بغداد، ط ١، ١٩٧٦، ص ٩٩.

## المعارضة السياسية في التحليل السياسي الرسمي العربي

م. وليد سالم محمد

١٥. يحيى الجمل، انظمة الحكم في الوطن العربي، في: سعد الدين ابراهيم و (اخرن)، ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧، ص ٣٦٥.
١٦. طعيمة الجرف، المصدر السابق، ص ٤١٤ - ٤١٥.
١٧. احمد عدنان، المصدر السابق، ص ٢٩.
١٨. عبد الاله بلقزيز، المصدر السابق، ص ١٢.
١٩. احمد عدنان، المصدر السابق، ص ٣٣.
٢٠. رعد عبودي بطرس، ازمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الانسان في الوطن العربي، في: و(اخرن)، حقوق الانسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٩، ص ٤٣ - ٤٤.
٢١. احمد الرشيدى وعدنان سيد حسين، حقوق الانسان في الوطن العربي، دار الفكر - دار الفكر المعاصر، دمشق - بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٤٢ - ١٤٥.
٢٢. احمد عدنان، المصدر السابق، ص ٣٧.
٢٣. احمد الرشيدى، المصدر السابق، ص ١٤٥ - ١٤٧.
٢٤. علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٧.
٢٥. يحيى الجمل، المصدر السابق، ص ٣٦٣.
٢٦. جلال عبدالله معوض، ازمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، في: الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٤، ١٩٩٨، ص ٦٧.
٢٧. احمد عدنان، المصدر السابق، ص ٣٨ - ٣٩.
٢٨. عبد الاله بلقزيز، المصدر السابق، ص ١٤ - ١٥.
٢٩. خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩١، ص ١١٠، وقارن مع عصام عبد الحكيم، اشكالية

السلطة في العالم العربي، مجلة قضايا دولية، العدد ٢٨١، السنة ٦، ايار ١٩٩٥، ص ١١.

٣٠. عبد الاله بلقزيز، المصدر السابق، ص ١٧ - ١٩.

٣١. وليم زارتمان، المصدر السابق، ص ٥٥٧ - ٥٦٩.

٣٢. محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط ١٩، ١٩٨٧، ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

٣٣. صلاح زرتوقة، الاحزاب السياسية في مصر، في: مجموعة باحثين، الاحزاب السياسية في العالم العربي، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٥٠ - ١٦٣.

### المصادر

١. احمد الرشيدى وعدنان سيد حسين، حقوق الانسان في الوطن العربي، دار الفكر - دار الفكر المعاصر، دمشق - بيروت، ٢٠٠٢.
٢. احمد عدنان، العلاقة بين الحكومة والمعارضة، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨.
٣. توفيق ابراهيم مصطفى، في معنى المعارضة السياسية، التراث للنشر، تونس، ١٩٩٤.
٤. ثناء فؤاد عبدالله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١.
٥. جلال عبدالله معوض، ازمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، في: الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٤، ١٩٩٨.
٦. خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩١.

## المعارضة السياسية في التحليل السياسي الرسمي العربي

م. وليد سالم محمد

٧. دورثي بيكالس، معنى الديمقراطية، ترجمة انس الحاج، دار قرطبة، صفاقس، ١٩٩٠.
٨. رعد عبودي بطرس، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الانسان في الوطن العربي، في: و(آخرون)، حقوق الانسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٩.
٩. صلاح سالم زرتوقة، الاحزاب السياسية في مصر، في: مجموعة باحثين، الاحزاب السياسية في العالم العربي، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٦.
١٠. طارق الهاشمي، الأحزاب السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠.
١١. طعيمة الجرف، نظرية الدولة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ط ٤، ١٩٧٣.
١٢. عبد الاله بلقريز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١.
١٣. عصام عبد الحكيم، اشكالية السلطة في العالم العربي، مجلة قضايا دولية، العدد ٢٨١، السنة ٦، ايار ١٩٩٥.
١٤. علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
١٥. محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط ١٩، ١٩٨٧.
١٦. نوري لطيف، القانون الدستوري المبادئ والنظريات العامة، بغداد، ط ١، ١٩٧٦.
١٧. وليم زارتمان، المعارضة كدعامة للسلطة، في: غسان سلامة و(آخرون) الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨٩.
١٨. يحيى الجمل، انظمة الحكم في الوطن العربي، في: سعد الدين ابراهيم وآخرون)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧.

## Abstract

### Political Opposition in the Official Arabic Political Analysis

Each political opposition has to be a balancing power between authority and society. In the western democracies it protects the political field from turbulence and prevents policy from expressing itself and the requirements of its power outside the rule of democracy peace , and civilization through setting the constitutional – political right for the opposition in working as an opposition , and fixing the legal insurances with in the border of securing civil and political rights for thecitizens.

Starting from this point the research hypothesize that political and social crises undergone by the Arabic regiemes , such as the crisis of political legitimacy , have reflected on the nature of relationship between the authority and society in general and athuority and opposition in particular. This is because opposition in the Arabic region is mostly looked at with suspicion and non – confidence. The result , then , was inactivation ,expulsion , and rejecting the other to be the language of conversation which was and still exist between authority and opposition. It is the same language that the political regime uses in analyzing and describing political opposition. And this is the result that the research has come to.